Paradigm MENA

بحث بعنوان

المرحلة الانتقالية في سورية: بين الشرعية الثورية والشرعية الدستورية

اعداد: طارق زياد وطفة
محام سوري، باحث في القانون العام

مركز برادايم, 2025

Comms@paradigmmena.com

مقدمة

في صبيحة الثامن من كانون الأول 2024، استفاقت سورية على خبر هروب بشار الأسد من البلاد، وسيطرة فصائل من المعارضة على دمشق، بعد اثني عشر يوماً من عملية عسكرية شنتها ضد القوات الحكومية تحت مسمى "ردع العدوان"[1]، وبعد ما يقارب أربعة عشر عاماً من انطلاق الثورة السورية. تلك الثورة التي بدأت في عام 2011، كاحتجاجات سلمية تنادي بالحرية والكرامة والحد من الفساد والتسلط. لكن ونتيجة النهج الإجرامي للنظام البائد، تحولت مطالب المتظاهرين إلى إسقاط النظام، ثم ما لبث البعض أن انتقلوا إلى العمل المسلح.

أربعة عشر عاماً، شهدت الثورة السورية خلالها تغيرات كثيرة سواء لجهة تحولها من السلمية إلى التسلح، أو لجهة التبدلات العميقة التي طرأت على خارطة القوى المعارضة، المدنية والسياسية والعسكرية، التي كافحت نظام الأسد بطرق مختلفة، حتى سقوطه وإمساك غرفة عمليات ردع العدوان زمام السلطة في دمشق.

أعلنت السلطة الجديدة تجميد الدستور، و شكّلت حكومة مؤقتة من أنصارها. من جهة ثانية، وضعت الإدارة الجديدة منفردة، على لسان قائدها أحمد الشرع خلال مقابلة أجراها على محطة (CNN) الأمريكية في 29 كانون الأول 2024، معالم خارطة الطريق التي سيسلكها السوريون والسوريات، لإعادة تشكيل مؤسسات دولتهم ونظامهم السياسي[2]. ثم وفي 29 كانون الثاني عام 2025، وعقب لقاء موسع لطيف واسع من الفصائل المعارضة، أصدرت بيان إعلان انتصار الثورة السورية، وتم بموجبه إلغاء العمل بدستور 2012، وجميع القوانين الاستثنائية، وحل مجلس الشعب المشّكل في عهد نظام الأسد. كما تم حل حزب البعث الحاكم وأحزاب الجبهة الوطنية التقدمية، وحظر إعادة تشكيلها تحت أي مسمى جديد. وبموجب الإعلان المذكور، عُيِّنَ أحمد الشرع رئيساً للبلاد في المرحلة الانتقالية، وتم تكليفه بتمثيل الجمهورية العربية السورية في المحافل الدولية وتشكيل مجلس تشريعي مؤقت[3].

[1] أيوب محمد شعبان، القصة الكاملة لسقوط نظام الأسد في 12 يوما، الجزيرة، 9/12/2024. https://www.aljazeera.net

[2] رابط المقابلة https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2024/12/29/syrias-de-facto-leader-electionsmK

[3] ماذا قال أحمد الشرع في أول خطاب له كرئيس لسوريا؟ CNN العربية ، الجمعة 31كانون الثاني 2025. https:// arabic.cnn.com/middle-east/article/2025/01/31/ahmed-al-sharaa-speech-president-syria

ونتيجة لذلك ورغم الفرحة بسقوط النظام، شهد الشارع السوري ولا يزال حالة انقسام حول أحقية غرفة العمليات في التفرد برسم خارطة طريق المرحلة الانتقالية، بين من يعتبر أنها تملك الشرعية الثورية التي تبرر عملها، طارحين شعار "من يحرر يقرر"، وبين من يرفض إعطاء الهيئة هذا الحق ويعتبرها سلطة أمر واقع مفتقدة للشرعية[4].

فهل تملك الإدارة الجديدة الشرعية لاتخاذ هكذا قرارات؟ وهل هذه الشرعية كافية لإدارة المرحلة الانتقالية بسلام؟ أم عليها تعزيز هذه الشرعية وما سبيلها لذلك؟ وللإجابة على هذه التساؤلات، حاولت هذه الورقة الإحاطة بمفهوم الشرعية الثورية. ومخاطر الاستناد إليها لبناء الدولة، قبل دراسة هذه المخاطر على بناء الدولة السورية وسبل تلافي هذه المخاطر.

أولاً: مفهوم الشرعية والشرعية الثورية بين النظرية والواقع

تتكون الدولة، من إقليم، شعب، وسلطة سياسية تدير شؤونهما، وتحوز في سبيل هذه الإدارة سلطة إصدار الأوامر والقوانين وإنفاذها، وتحتكر العنف اللازم لتطبيقها. وحتى تستطيع السلطة ممارسة هذا الدور الخطير، والذي قد يتعارض مع حقوق المواطنين وحرياتهم، لا بد لها من أن تحظى بالشرعية، أي بقبول غالبية المواطنين لها. فالشرعية السياسية ببساطة، تشير إلى الرضا والقبول العام بالنظام السياسي، وموافقة الشعب على الخضوع لسلطة معينة تقوم بممارسة مهامها في إطار هذه الطاعة والرضا[5]. وعموماً، تصنف النظريات التي بحثت في شرعية السلطة ضمن مجموعتين أساسيتين؛ نظريات الشرعية الغيبية، ونظريات المصدر البشري للسلطة. تسند نظريات المشروعية الغيبيةبمجملها شرعية السلطة لله. فقالت بعضها بألوهية الحاكم، بينما اعتبرت أخرى أن الله يختار الحاكم ويودعه السلطة بشكل مباشر أو غير مباشر عبر الإيحاء للشعب بشخصه. شاعت هذه النظريات في أوربا في ظل الحكم الملكي- الكنسي. كما انتشرت بين الفقهاء المسلمين، فمنهم من قال بأن الله اختار للمسلمين من يحكمهم بعد وفاة النبي، وأوحى له أن يبلغهم إرادته، فبلغهم إياها في خطبة الوداع في غدير خم. ومنهم من قال إن الله يختار من تختاره جماعة المسلمين عبر أهل الحل والعقد، فيكون اختيار الخليفة كاشفاً لإرادة الله. ومنهم من قال إن الله فرض على المسلمين إقامة السلطة والرضوخ لها، لكنه لم يختر الحكام وإنما ترك الأمر لاختيار أهل العقد والحل يعينون من يشاؤون لإدارة شؤونهم[6].

[4] تباب، علاء رجب، الشرعية الثورية ضرورة حضارية وابتزازها تقويض للتدافع، الجزيرة مباشر، 24-12-2024. https://www.aljazeeramubasher.net/opinions/2024/12/24/

[5] ممدوح، منار، مفهوم الشرعية، الموسوعة السياسية، 26 -4- 2021. https://political-encyclopedia.org/dictionary/

[6] طي، محمد، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، منشورات زين الحقوقية- بيروت، الطبعة الثامنة، 2013، ص 99.

أما نظريات المصدر البشري للسلطة، فجاءت كرد فعل على استبداد الحكم الملكي في أوربا، وظهور الإنتاج الصناعي وبروز البرجوازية كطبقة اجتماعية تسعى لمواقع سياسية، في مواجهة الملكية المطلقة والإقطاع المدعومين كنسياً. فسعت إلى نزع السيادة من الكنيسة والملك ومنحها للشعب، مؤسسةً لنشوء الدولة الديمقراطية الحديثة. وأهم هذه النظريات وأكثرها انتشاراً؛ نظرية السيادة الشعبية، والتي تعد السلطة ملكاً للشعب يمارسها بصورة مباشرة عبر الاستفتاء، أو غير مباشرة عن طريق نوابه المنتخبين[7]. ومع رسوخ الديمقراطيات الغربية وتطورها، أصبح مبدأ الشرعية فيها مطابقاً لمبدأ الخضوع للقانون. فاعتبر ماكس فيبر، أن السلطة تقوم على قوانين تعتمد على الدستور وترتبط به، مما يضفي عليها طابع المشروعية. أما كارل دويتش فقال بثلاثة عناصر تقوم عليها الشرعية، العنصر الدستوري، أي مدى توافق طريقة الوصول إلى السلطة وممارستها مع الدستور. عنصر التمثيل، أي مدى اقتناع المحكومين بالذين يمثلونهم في السلطة وقبولهم به، وأخيراً عنصر الإنجاز، وهو المتعلق بمدى إنجاز السلطة لما هو منتظر منها من قبل المحكومين[8]. وعليه وبحسب الفقه المحافظ قي النظريات الديمقراطية، إن كل سلطة تأتي خلافاً للإرادة العامة المجسدة بالعقد الاجتماعي، عبر الثورة مثلاً، هي سلطة غير مشروعة.

وبعيداً عن النظريات السابقة، التي تناولت الشرعية وفقاً لسرديات محددة تخدم أيديولوجيات أصحابها وموقفهم من السلطة والنظام السياسي. تظهر التجارب أن قبول الشعوب بالسلطة، يعود للعديد من الأسباب المرتبطة بواقع المجتمع والأفراد في فترة تاريخية معينة. فقد تقبل الناس بالسلطة لتطابق خطابها أو مشاريعها مع ثقافاتها أو آمالها، الطبقية أو الفئوية أو الوطنية أو القومية. أو لأنها قامت بتحرير البلاد من الاستعمار او التسلط. لكن استمرارية هذا القبول وبغض النظر عن منشأه، مرتبطة بشكل جوهري بالإنجاز، أي بقدرة السلطة على تنفيذ خطابها الذي حازت بموجبه على رضا الناس، وتلبية احتياجاتهم وضمان حقوقهم. فإن لم تستطع ذلك، تختل هذه الشرعية وتقع العلاقة بين السلطة والناس بما يسمى أزمة الشرعية، والتي قد لا تطال السلطة الحاكمة فحسب؛ وإنما قد تمتد لتشمل البنى التأسيسية للنظام السياسي[9].

غالباً ما يوفر النظام الديمقراطي، المصمم جيداً، فرصاً كبيرة لحل أزمة الشرعية، عبر توفيره جملة من الحقوق والآليات الدستورية التي تتيح للأفراد إعادة تشكيل السلطة أو حتى النظام. فمثلاً يتيح مبدأ تداول السلطة ودورية الانتخابات للمواطنين فرصة إعادة منح الشرعية للسلطات المنتخبة أو سحبها منها واختيار حكام جدد يحظون بقبولهم. كذلك يتيح مبدأ توازن السلطات، المتبع في الأنظمة البرلمانية والمختلطة، للحكومة صلاحية حل البرلمان والدعوة لانتخابات مبكرة.أي إعادة السلطة للشعب ليجدد شرعية نوابه أو يسحبها منهم. من جهة ثانية، قد توفر آلية تعديل الدستور إذا كانت ميسرة للشعب أو

[7] ممدوح، منار، مفهوم الشرعية.
[8] ممدوح، منار، مفهوم الشرعية.
[9] ممدوح، منار، مفهوم الشرعية.

نوابه القدرة على تغيير النظام السياسي برمته لا على إعادة تشكيل مؤسسات الحكم فحسب. أي أن النظام الديمقراطي، ولو نظرياً، يتيح للشعب إمكانية تغيير السلطة أو النظام السياسي وفقاً لإجراءات دستورية. لكن ماذا لو كانت السلطة القائمة ديكتاتورية تستأثر بالسلطة جبراً رغم انتهاء شرعيتها بنظر الأغلبية؟ أو ماذا لو فقد النظام السياسي برمته قبول الناس، ولم تتوفر لهم آليات دستورية تتيح تغييره؟ هنا لا يكون أمام الناس سوى السعي للتغيير بأساليب غير دستورية، كالثورة.

في محاولات وضع مبررات لتسويغ حالات التغيير السياسي عبر آليات غير دستورية، قال بعض أنصار نظرية سيادة الشعب، بمشروعية الثورة، لكنهم اختلفوا حول أساس هذه الشرعية. فردها منظرو الليبرالية الى مخالفة السلطة للمبادئ الديمقراطية والحقوق الطبيعية. فمثلاً، أسندها العميد هوريو الى حق الدفاع الشرعي المقرر في القانون الجنائي، والمتمثل بحق كل إنسان بدفع الاعتداء غير المشروع عن نفسه بالقوة. بينما أرجعها البعض كليون دجى لمبدأ سيادة القانون، وآخرون للعقد الاجتماعي؛ فخروج السلطة عن النظام القانوني أو العقد الاجتماعي يفقدها شرعيتها ويبرر الثورة لتغييرها. بينما قال جون دن، إن الثورة تأخذ مبررها حين يفتقد النظام السابق حقه في الحكم، لضعفه أو لفساده، فيتم اللجوء الى الثورة لتعديل الواقع وإعادته إلى النصاب الصحيح [10]. ورغم ثورية هذه الآراء مقارنة بالفقه الديمقراطي الكلاسيكي الرافض للثورة، يعاب عليها حصرها شرعية الثورة في حالات مخالفة السلطة للمبادئ الديمقراطية الدستورية، وبهدف إزالة هذه المخالفة، مستثنيةً الثورات الهادفة الى تغيير النظام برمته. لذلك رد البعض أساس شرعية الثورة إلى حق الشعب أو مجموعة منه في تغيير أوضاع البؤس والاستبداد[11]. وهو مسوغ أشمل وأكثر قدرة على الإحاطة بمختلف مدلولات الثورة. والتي لا تشير إلى المحاولة غير الدستورية الهادفة لاستبدال حكومة بأخرى فحسب، بل أيضاً التحرك لإحداث تغيير جذري في النظام السياسي[12].

ومع الاعتراف بالحق بالثورة نشأت فكرة الشرعية الثورية، في محاولة من منظري الديمقراطية، لتبرير وإباحة أعمال وسلوكيات قيادات الثورة، والتي تعد غير مباحة بموجب قوانين الدولة ودستورها. فقال معظم مؤيدي التغيير الثوري أن مصدر هذه الإباحة هو الشعب ذاته؛ فالسلطة التي تنشأ من رحم الثورة تستمدّ شرعيتها السياسية من الثورةِ عينها التي قادتها أو شاركت فيها، وليس لأحدٍ أن يطعن على شرعية سياسية مصدرها الثورة الاجتماعية، إذا كان الشعب نفسه قد ارتضاها [13]. لكن ولأن الثورة

---

[10] محمود، عبد الفتاح عبد الرزاق، وأحمد، سيروان حامد، شرعية الحكومات غير الدستورية دراسة تحليلية في إطار القانون الدولي، بوابة الباحث، 28- 10- 2015. https://www.researchgate.net/publication/328567970_shryh_alhkwmat_ghyr_aldstwryh

[11] بلقيز، عبد الاله، شرعيةُ الثورة وشرعيةُ الإنجاز، الموقف،28 ديسمبر 2024. http://almawqef.com/spip.php?article13277

[12] بوكانان، ألين، فلسفة الثورة، موسوعة ستانفورد للفلسفة،15-9-2024 https://hekmah.org/%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9/

[13] بلقيز، شرعيةُ الثورة.

لا تستفتي الناس عند انطلاقها، ابتدع البعض فكرة الإرادة الضمنية للشعب، ومفادها أن الثورة، التي تهدف الى تحرير الشعوب من التسلط، تأخذ مشروعيتها من الإرادة الضمنية للمواطنين المغلوب على أمرهم، حتى لو لم يؤيدوها بالفعل، لأن الثورة في مصلحتهم، فإذا لم يؤيدوها فلأنهم لا يعون أهدافها بشكل حقيقي[14].

بعيداً عن هذه النظريات، ترينا تجارب الدول أن الثورة تستمد شرعيتها من حق الأفراد والجماعات بتغيير واقعهم، حين يعجزون عن ذلك بالطرق القانونية أو الدستورية. سواء كان تحركهم لرد الظلم والاستبداد، أو لتغيير سلطة لا يرضون عنها، أو لتغيير النظام السياسي الذي لا ينسجم مع مصالحهم وأيديولوجياتهم. وهم لا يتنظرون نظرية تشرع لهم أعمالهم، لأنهم يدركون أن تحركهم يشكل جريمة وفقاً للمنظومة التي ثاروا عليها، وأنه سيظل جريمة ولو أيده الشعب بكامله، ما لم يتمكنوا من النصر. أي إن إباحة أعمالهم الثورية لن تتم إلا بإسقاط السلطة أو المنظومة التي تجرمها، فالثورة جريمة في جل الدساتير، لكنها الجريمة الوحيدة التي يكافئ من ينجح بارتكابها، بالظفر بالسلطة وعلى أساس شرعية واقعية هي الشرعية الثورية.

وهنا لا بد من التمييز بين نوعين من الشرعية الثورية؛ الأول، هو الشرعية الثورية للثوار أثناء الثورة، وهي شرعية أمر واقع، تنشأ نتيجة حاجات الثوار وضرورات أعمالهم، ولا تكون مشروعة إلا بنظر الثوار ومؤيديهم، وهي شرعية مؤقتة تنتهي إما بتحقيق أهداف الثورة أو بفشلها. أما النوع الثاني، فهو الشرعية الثورية التي تملكها السلطة الجديدة بعد ظفرها بالنصر، وهي شرعية أمر واقع أيضاً، شرعية غلبة تستمد سندها من الإنجاز الذي حققته ومن فرح الحانقين على النظام القديم. وهي أيضاً شرعية مؤقتة، ترتبط بنجاعة أعمال هذه السلطات وقدرتهم على إقناع الناس بجدواها في تحقيق أهدافهم ومصالحهم، التي أيدوا الثورة من أجلها.

■ ثانياً: مخاطر الأسلوب الثوري للتغيير على بناء الدولة

رغم جاذبية كلمة الثورة لدى معظم الشعوب المحكومة من أنظمة شديدة التسلط؛ إلا أن الأسلوب الثوري في التغيير ينطوي على مخاطر جمة، قد تحول دون بناء الدولة واستقرارها. ويمكننا تصنيف هذه المخاطر إلى مخاطر خاصة بالثورات المسلحة، ومخاطر عامة تحيط بجميع الثورات، وتتركز بشكل رئيسي على احتكار الشرعية الثورية من قبل مجموعة من الثوار.

1- المخاطر الخاصة بالثورات المسلحة

بعد الثورات المسلحة، كثيراً ما يعجز الثوار الذين يظفرون بالسلطة عن فرض الأمن وإنشاء نظام سياسي جديد قادر على توفير مستوى مقبول من الأمن المادي، ويرجع ذلك لجملة من الاسباب. فمن جهة أولى تتسم الحروب الثورية عامة بالفوضى وانتهاك حقوق الإنسان ورفاهيته. إذ غالباً ما تتخللها

[14] طي، القانون الدستوري، 100

صراعات وحشية تصيب المدنيين، إما لتداخل خطوط النزاع أو لاستغلال بعض الأفراد والجماعات فوضى السلاح لتسوية صراعات خاصة لا ترتبط بقضايا الثورة. وبالتالي، فإن بناء السلام قد يعوقه العداء المستمر والاتهامات بارتكاب الفظائع، والسعي إلى الانتقام. ومن جهة ثانية، تشهد الدول المحكومة بأنظمة شديدة الاستبداد، انقسامات عميقة على أسس دينية أو عرقية أو مناطقية؛ فغالباً ما يعمل الطغاة على قتل الحياة السياسية، وتعزيز الانقسامات المجتمعية لمنع وجود معارضة موحدة، وحيث توجد هذه الانقسامات بالإضافة الى انعدام ثقافة التسامح وتقاسم السلطة، قد يؤدي إسقاط النظام إلى صراعات عنيفة بين الجماعات، والتي قد تطول مع عدم وجود قوة محلية قادرة على فرض تسوية سلمية وبناء حالة من الأمن المادي المستمر. وتتعزز هذه الإشكاليات في حالة وجود تدخلات من دول خارجية تدعم مجموعات الصراع. إذ من المرجح أن تتدخل دولة ما لمنع الجانب الآخر من تحقيق النصر أو النجاح في بناء الدولة، وفي ذات السياق قد تقوم الدولة التي دعمت الطرف المنتصر بفرض إملاءات عليه قد تضر بمشروع تحقيق الاستقرار اللازم لبناء الدولة[15].

2- مخاطر احتكار الشرعية الثورية

رد منظرو السيادة الشعبية أساس الشرعية الثورية إلى الشعب، لكنهم اختلفوا حول من ينوب عنه في ممارستها. فمنهم من اعتبر أن الشرعية الثورية هي ملك للشعب بأكمله، وبالتالي لا يجوز لجزء منه ادعائها لنفسه وإلا كان يستغل الثورة لمصالحه. بينما أعطاها آخرون لقادة الجماهير، على أساس أنه في اللحظة التي يكون فيها النظام القانوني قد فقد شرعيته، فإن المجتمع يقبل ويرحب بما تتخذه قيادة الجماهير من قرارات قد تخالف القانون الرسمي ولكنها تعبر عن رغبة الشعب وآماله[16].وأخيراً أعطاها فريق آخر للسلطة التي قادت الثورة أو شاركت فيها، سواء كانت سلطة فريقٍ واحد متجانس هو مَن قاد الثورة أو سلطةً انتقالية بين القوى المشارِكة فيها أو أكثرها، وتأسيساً على افتراض قبول الشعب.[17].

والحقيقة إن ربط الشرعية الثورية بالشعب، وإن هدف لبناء سردية تحاول منع التفرد والاستبداد في إدارة الدولة. إلا أنه طرح نظري يعجز عن مجاراة الواقع. إذ لم يرنا التاريخ ثورة يقوم بها شعب بأكمله لنقول إنه يمتلك الشرعية الثورية، بل على العكس تظهر معظم التجارب انقسام الناس حول الثورة وحول الشرعيات المتبعة لإدارة البلاد خلالها أو حتى بعد نجاحها. كما تظهر أن مفهوم قيادة الجماهير أو حتى مفهوم قيادات الثورة، هو مفهوم مثير للجدل، خاصة في الثورات التي نشهدها اليوم، والتي يصعب تحديد قادة رسميين لها، ولا مشروع موحد ينضوي تحته الثائرين، حسبنا هدف إسقاط النظام

[15] بوكانان، فلسفة الثورة

[16]بو بكر، مراد، الشرعية الثورية والشرعية القانونية، الحوار في 3-3-2013،
http://www.alhiwar.net/ShowNews.php?Tnd=24018

[17]بلقيز، شرعية الثورة.

ودون أي اتفاق حول طبيعة النظام الجديد. ويزداد الأمر خطورة في الثورات المسلحة، فغالباً ما ترافقها صراعات عنيفة على الزعامة وعلى احتكار تمثيل الثورة وتبني أهدافها، في ظل غياب أي عملية غير عنفية أو شرعية لحسم الأمر[18].

وفي ذات السياق، تثير الثورات إشكالية أخرى تتعلق بحقوق صاحب الشرعية الثورية وحدود سلطاته، فحتى إذا استطاعت مجموعة من الثوار الحصول على اعتراف بأنها تمثل الشعب وتتصرف نيابة عنه، فإن هذا الاعتراف قد يختل مع مرور الوقت. ففي ليبيا مثلاً، تشكل المجلس الوطني الانتقالي من المجالس المحلية التي ظهرت في المناطق المتمرّدة على القذافي[19]، واستطاع أن يؤسس نفسه كممثل شرعي للشعب الليبي نتيجة قدرته على حشد الدعم الدولي لنفسه بسرعة[20]. ثم قام المجلس عبر الإعلان الدستوري الذي أصدره قبيل سقوط النظام في 3 آب 2011[21]، بتوسعة عضويته لتشمل كل المناطق، ووفق نهج يجعل من العضوية وتعديلها رهناً بمشيئة المجالس المحلية. ورغم ذلك، وفي وقتٍ لاحق حصلت اعتراضات كثيرة حول شرعية المجلس، وكيفية اختيار أعضائه، والسلطة التي يمتلكونها للحكم. فحصلت خلافات بينه وبين جزء من الفصائل، وقام مواطنو بعض المناطق، بتنظيم انتخابات محلية خاصة بهم، بهدف استبدال ممثّليهم. وكان ذلك من أهم الأسباب التي هددت العملية الانتقالية[22].

وعموماً تفيد جل التجارب، أن مفهوم الشرعية الثورية مفهوم استثنائي واقعي، تفرضه في معظم الأحوال القوى الجديدة القابضة على السلطة، حتى لو كانت لا تمثل الثورة برمتها، ودون حسيب أو معيار يقيم سلوكها سوى مصالحها الخاصة أو رؤيتها الذاتية حول المصلحة العامة. الأمر الذي قد يضع البلاد في مواضع خطيرة كإعادة إنتاج الديكتاتورية، أو الغرق في الفوضى. فعلى سبيل المثال أدى احتكار الشرعية الثورية من قبل طرف واحد بعيد الثوريتين البلشفية والكوبية، إلى إنتاج أنظمة ديكتاتورية[23]. وحصل الأمر ذاته في إيران بعدما احتكر التيار الديني بزعامة الخميني الشرعية الثورية، لثورة كانت شعبية بامتياز[24]. أما في فرنسا، فشلت الثورة، في موجتها الأولى في المحافظة على الجمهورية الديمقراطية، لأن بعض المنتصرين فيها حكموا بالشرعية الثورية، فتجذرت النزاعات الداخلية، حيث أصبح كل من شارك في الثورة يدعي لنفسه الشرعية، وتحول الثوار والرفاق لأعداء وخونة، مما أغرق البلد في حالة عدم استقرار امتدت لعشر سنوات، وانتهت باستيلاء نابليون على الحكم وإعلانه الإمبراطورية[25].

---

[18] بوكانان، فلسفة الثورة

[19] سالم، بول، وكدليك، اماندا، تحديات المرحلة الانتقالية في ليبيا، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 14 حزيران 2012، https:// carnegie-mec.org/2012/06/14/ar-pub-48670

[20] مركز كارتر، انتخابات الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور في ليبيا 2014، التقرير النهائي، ص 10.

[21] المادة 30 من الإعلان الدستوري المؤقت الليبي للعام 2011.

[22] سالم، وكدليك، تحديات المرحلة.

[23] طاهر، إبراهيم محمد، ماهي الشرعية الثورية؟ موقع المنارة الإعلامي، 14 مايو 2011، http:// almanaramedia.blogspot.com/2011/05/blog-post_3429.htm

[24] حمد، النور، الشرعية الثورية والشرعية الدستورية، السودان نت، 24 ابريل 2020.https://alsudanet.com/

[25] طاهر، ما هي الشرعية.

وعليه، نجد أن مفهوم الشرعية الثورية لا سيما في الثورات التي لا قيادة موحدة لها، يثير العديد من المخاطر التي قد تمنع من إقامة دولة مستقرة. إذ قد تؤدي الى صراعات سياسية أو حتى مسلحة لا على الزعامة فحسب بل على حدود هذه الشرعية الموضوعية والزمنية. فحتى إذا استطاعت مجموعة معينة من الثوار الحصول على اعتراف بأنها تمثل الشعب وتتصرف نيابة عنه، فإن هذه الشرعية لن تكون ثابتة فيما يتصل بنوعية بعض الأعمال التي يحق لصاحب هذه الشرعية ممارستها، وقد تضطرب وتدخل في أزمة جراء القيام بأنشطة معينة كالتجنيد للقتال، أو استخدام الإكراه لقمع المنافسين، أو معاقبة الخونة أو المخبرين[26]. ومن جهة أخرى قد تتجاوز هذه النزاعات الصراع على الشرعية الثورية وتمتد إلى هدف الثورة، وقد تصبح عنفية أيضاً في ظل غياب أي ضوابط شرعية لحسم الأمر. لذلك فإن احتكار الشرعية الثورية من قبل مجموعة ما بعد إسقاط النظام، وفي ظل جو الشك وعدم الثقة الذي يشوب دول ما بعد النزاع، قد يجعل مسار بناء الدولة محلاً للتشكيك وربما المقاومة بالنسبة للفئات الأخرى.

ثالثاً: مخاطر الاعتماد على الأسلوب الثوري لبناء الدولة في سورية بعد سقوط نظام الأسد

تعاني سورية اليوم من مجموعة كبيرة من الأزمات، سببتها ممارسات الاستبداد العميق، وعززتها سنوات النزاع الطويلة، والتي تجعل من عملية إعادة بناء الدولة وتشكيل مؤسساتها، استناداً الى الشرعية الثورية عملية بالغة الخطورة؛ نتيجة عدة أسباب تعود بمعظمها إلى حالات الانقسام المركبة السائدة بين قوى المعارضة نفسها، وبين أبناء البلد بشكل عام.

فمن جهة المعارضة، لم تستطع القوى السياسية والعسكرية التي تصدت لمهام الثورة، تشكيل جسمٍ موحد يمثلها، ولم تتفق على تصور مشترك لطبيعة التغيير المنشود. فعلى صعيد المعارضة السياسية، برزت العديد من الأحزاب والتكتلات السياسية المعارضة، منها من بقي في سورية، ومنها من عارض من المغترب. وشكل بعضهم مع نهاية عام 2011 المجلس الوطني السوري ليكون الممثل السياسي للثورة. ثم وخلال اجتماع الدوحة في تشرين الثاني 2012، غير اسمه إلى "الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة"، ووسع عضويته ليضم اثني عشر تياراً سياسياً إضافة إلى التمثيل العسكري، مدعياً أنه يمثل مختلف المكونات السورية[27]. ورغم الدعم العربي والدولي له، إلا أن شرعيته بقيت موضع تشكيك لدى العديد من قوى المعارضة، فتشكلت عدة منصات أخرى للمعارضة كمنصتي القاهرة وموسكو. وفي محاولة لتصحيح هذا التمثيل شكلت الهيئة العليا للمفاوضات، خلال مؤتمر الرياض في كانون الأول 2015، بهدف الإشراف المباشر على العملية التفاوضية مع النظام السابق، ضمن المسارات التي ترعاها الأمم المتحدة. ثم جرى توسعتها بعد مؤتمر الرياض الثاني الذي عقد يومي 22 و23 تشرين الثاني 2017، لتضم خمسين عضواً؛ عشرة من الائتلاف، ستة من هيئة التنسيق الوطنية، أربعة من منصة القاهرة

[26] بوكانان، فلسفة الثورة.

[27] تعرف على أبرز الفصائل العسكرية والقوى السياسية في سوريا، الشرق للأخبار، ديسمبر 2024.
https://asharq.com/politics/109348/

أربعة من منصة موسكو، عشرة ممثلين للفصائل العسكرية من الجيش السوري الحر. ورغم ذلك فإن شرعيتها كانت منقوصة بنظر كثير من السورين، وخاصة لعدم تمثيلها لقوى الإدارة الذاتية.

وكذلك كان الوضع على صعيد المعارضة المسلحة. إذ تشكلت عقب الثورة عدة جماعات مسلحة سعت للإطاحة بالأسد، لكنها تفرقت على أجندات مختلفة وتحالفات إقليمية ودولية متصارعة[28]. كان أولها الجيش السوري الحر الذي أُسس يوم 3 آب 2011 من العسكر المنشقين، بهدف حماية المتظاهرين من اعتداءات النظام، ثم تطور الأمر فيما بعد لتنفيذ عمليات ضد الجيش النظامي. وبعد ذلك ظهرت العديد من الفصائل والجماعات الدينية، والتي شهدت بدورها تغيرات كبيرة نتيجة الصراع فيما بينها من جهة، والقتال ضد قوات النظام من جهة ثانية[29]. وعموماً ورغم دمج العديد من الفصائل قبيل إسقاط النظام وبعده، لا تزال هناك العديد من الفصائل العسكرية التي تتقاسم الخارطة السورية والمدعومة من دول مختلفة [30]. فإلى جانب غرفة عمليات ردع العدوان التي قادت معركة إسقاط النظام، توجد غرفة عمليات فجر الحرية المدعومة من تركيا، والتي تتركز عملياتها على نقاط التماس مع قوات سوريا الديمقراطية، وجيش سوريا الحرة المدعوم من القوات الأميركية في قاعدة التنف شرقي سورية. فضلاً عن قوات سوريا الديمقراطية والتي أسستها الجماعات الكردية في العام 2015، وانضمت إليها فصائل من العشائر العربية والمجلس العسكري السرياني، وتُسيطر على مناطق واسعة في شمال شرق سورية. أما في الجنوب فتتواجد فصائل درعا، وهي الفصائل التي بقيت في درعا بعد اتفاقات الترحيل إلى الشمال عام 2018 وأعادت تشكيل نفسها بالتنسيق مع روسيا ومنها اللواء الثامن، والفيلق الخامس والذي كان من أوائل قوات المعارضة التي وصلت دمشق وأعلنت سقوط النظام. كما توجد فصائل السويداء، وأبرزها حركة رجال الكرامة، إضافة للعديد من الفصائل في المدينة والريف. ورغم تعبير هذه الفصائل عن الفرحة بسقوط النظام، إلا إنها على ما يبدو، لم تقتنع بالانضواء تحت السلطة الجديدة والخضوع لأوامرها، ويتجلى ذلك، برفض العديد من الفصائل كبعض فصائل درعا والسويداء وقوات سوريا الديمقراطية، التخلي عن سلاحها حتى الآن، وربطت ذلك ببعض المطالب المتعلقة بإدارة المرحلة الانتقالية وشكل الدولة ونظام الحكم.

لم تشكل الاختلافات بين قوى الثورة السورية تنوعاً يغني الثورة، بل انقساماً سلبياً سادته عمليات الإقصاء والتخوين المتبادل. فانتشرت في الساحة السورية تعابير مثل معارضة النظام، والتي وصفت بها بعض المعارضة الداخلية كتشكيك في معارضتها، معارضة الفنادق، الثورة المضادة، المجموعات الانفصالية، وغيرها من التعابير العدائية. وأمام هذه الانقسامات، اعتبر البعض أن مؤسسـات المعـارضة

[28] التيس، عمر، سوريا بعد الأسد: ماذا نعرف عن خريطة انتشار الفصائل المسلحة وهل تنجح في تفادي سيناريو التقسيم؟ الشرق الأوسط، 12-12-2024. https://www.france24.com/ar/

[29] أيوب ، القصة الكاملة

[30] تعرف على أبرز الفصائل العسكرية والقوى السياسية في سوريا، الشرق للأخبار، ديسمبر 2024. https://asharq.com/politics/109348

باتت أدوات للتوظيف الدولي لا للتغيير السياسي، إذ أدى تأطيرها في كتل متنافسة ومدعومة من دول مختلفة، إلى تحولها لساحات استنزاف ونزاع داخلي بين القوى المتناقضة، الأمر الذي سهل على الدول الفاعلة أن تتحكم بها بطريقة تخدم تكريس الصراع وتمكين الاستبداد وتقويض المجتمع[31]. وفي ذات السياق، ونتيجة تنوع وتشرذم قواها، لم تتفق قوى المعارضة السورية على طبيعة التغيير المنشود من الثورة، ففي حين تبنى البعض الديمقراطية كهدف للثورة، كالهيئة العامة للثورة السورية، وهي تحالف تشكل في 18 آب 2011 من 40 جماعة معارضة من التنسيقيات التي كانت تنظم الاحتجاجات السلمية[32]، وغيرها من القوى المؤثرة حتى اليوم كقوى الإدارة الذاتية، غابت كلمة الديمقراطية عن وثائق قوى أخرى، لا بل رفضتها العديد من القوى بوضوح بحجة مخالفتها للشريعة الإسلامية أو ضمناً لتعارضها مع أدبياتها السياسية.

ومن جهة ثانية وبعيداً عن المعارضة، شهدت سورية في ظل نظام الأسد ولاتزال، انقسامات كبيرة وعلى أسس متنوعة ثقافية، دينية، طائفية، قومية، وسياسية، والتي تعززت أثناء الثورة وخاصة بعد عسكرتها. إذ أدى خروج العديد من المناطق عن سيطرة سلطة الأسد إلى تقسيم البلاد جغرافياً إلى أجزاء مختلفة تختلف القوى المسيطرة عليها والمنظومات القانونية السائدة فيها، كما تختلف الدول الخارجية الداعمة لها. ورغم سقوط النظام لا يزال هذا التقسيم الواقعي قائماً، أقله في شمال شرق سورية، حيث تسيطر الإدارة الذاتية وقوات سوريا الديمقراطية. وكذلك في الجنوب، درعا والسويداء الخاضعتان لسيطرة القوى والفصائل المحلية. فرغم فرحة الجميع بسقوط النظام، والتزام سلطات تلك المناطق بوحدة الأراضي السورية؛ فإن حالة التخوف من السلطة الجديدة، سواء لجهة مشروعها أو إمكاناتها أو أهدافها، لا تزال قائمة. لا بل وتعززت نتيجة عدة ممارسات قامت بها السلطة الجديدة، كاحتكار السلطات الانتقالية والعمل النقابي. إضافةً إلى بعض السياسات الأمنية والعسكرية غير الواضحة، كحل الجيش، والعمل على بناء جيش جديد دون وجود معايير معلنة لهذا البناء، وسط مخاوف من تشكيل الجيش من لون واحد وعلى معايير وأسس دينية كخضوع المنتسبين لدورات شرعية.

ومن جانب آخر، لم تستطع السلطة الجديدة، حتى الآن، ضبط الأمن والحد من حالات الانتقام في بعض المناطق. كما أن بعض السياسات أو الإجراءات الاقتصادية التي اتخذتها، كرفع الدعم، وتسريح القوى العسكرية والأمنية، وإعطاء إجازات جبرية للكثير من الموظفين وعدم دفع الرواتب، تنذر بإمكانية تشكيل كتل جديدة معارضة لهذه السياسات، ربما يتم استثمارها، نتيجة الوضع الاقتصادي الصعب للبلد عامة ولهذه الفئات خاصة، من قبل العديد من الدول الإقليمية والدولية التي قد تدعم التوتر بغية استعادة نفوذها أو تقويته في البلد.

[31] تباب، الشرعية الثورية

[32] الثورة السورية.. متى بدأت شرارتها الأولى؟ وما أبرز مراحلها ونتائجها؟ الجزيرة، 8-12-2024.
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2016/3/7/%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9

وعليه يمكننا القول إن الشرعية التي تملكها الإدارة السورية المؤقتة اليوم، والمستندة إلى ظهورها بمظهر الغالب الذي أسقط نظام الطاغية، وفرحة الغالبية العظمى من الشعب السوري بهذا الإنجاز التاريخي؛ هي شرعية ثورية، لكنها شرعية غير كافية لنقل الدولة السورية إلى شواطئ الأمان والاستقرار. فمن جهة أولى، لا تمثل الحكومة الحالية كل قوى المعارضة والثورة، لابل وشابت علاقتها ببعضهم العديد من الإشكاليات والتي وصلت أحياناً لحد الاقتتال. ومن جهة ثانية، ونتيجة لتاريخ بعض الفصائل التي تنضوي ضمن هذه الحكومة وأيديولوجيتها الجهادية السلفية، التي لا تتوافق مع قناعات العديد من السوريين، بما فيهم بعض التيارات الإسلامية.

لذلك وأمام هذه الانقسامات العميقة التي تسود الساحة السورية، وفي ظل التركة الكبيرة من المآسي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية، التي خلفتها عقود الاستبداد، وعززها النزاع المسلح المدول. فإن عملية بناء الدولة السورية وتشكيل مؤسساتها، استناداً إلى الشرعية الثورية التي تملكها الإدارة الجديدة، هي عملية خطيرة، قد تؤدي الى تعطيل المسار الانتقالي وربما انفجاره وإعادة الدولة لحالة النزاع المدول. لذلك فمن الأفضل أن تقوم الإدارة الجديدة بتعزيز شرعيتها، عبر الحوار الجدي مع مختلف قوى ومكونات المجتمعات السورية، لا لتقليل هواجسهم من التغيير المنشود فحسب، بل لإشراكهم في عملية التغيير وبطريقة تجعلهم ينضوون بجدية ومسؤولية في مشروع بناء الدولة السورية.

■ رابعاً: خيارات نقل السلطة ومعايير لإنجاح العملية

يجمع منظرو الديمقراطية على أن انتصار الثورة يرتب نقل الشرعية من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية. فالشرعية الثورية شرعية استثنائية مؤقتة، تنتج كرد فعل على ظرف طارئ هو الظلم، وتنتهي بانتهائه[33]. لكن متى ينتهي الظلم؟ هل بمجرد سقوط السلطة القديمة أو قبولها بالانتقال؟ أم بتشييد دستور يؤسس لنظام سياسي ديمقراطي وتشكيل مؤسسات الدولة بناء عليه؟ لا جواب واحد على هذه الأسئلة، فالأمر مرتبط بعدة عوامل، كطبيعة ومشيئة القوى الجديدة القابضة على السلطة، والواقع السياسي والمجتمعي للدولة لحظة الانتقال.

تفيد تجارب الانتقال الديمقراطي بعدة نماذج استخدمت للانتقال من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية. فبعض الدول اكتفت بإصلاح دساتيرها القائمة وإجراء الانتخابات بموجبها. وهذا ما اتبع في إندونيسيا؛ فبعد أن دفعت الاحتجاجات الرئيس سوهارتو للاستقالة من منصبه في عام 1998. قررت المعارضة سلوك الطريق الدستوري؛ فتولى نائب الرئيس السلطة بموجب الدستور، وبدأت عملية إصلاح

[33] طاهر، ماهي الشرعية.

دستوري عبر البرلمان القائم، انصبت بشكل أساسي على الانتخابات. ثم استمر الإصلاح الدستوري بعد الانتخابات، وعلى مدار ثلاث سنوات أُقرت تعديلات مختلفة أرست فصل واضح بين السلطات وسبل حماية حقوق الانسان[34].أما الأسلوب الثاني والأكثر انتشاراً، فيقوم على بناء دستور جديد. إذ غالباً ما تنهي السلطة الجديدة، الدستور والمؤسسات القديمة[35]. وفي هذا السياق اختلفت الدول فيما بينها حول إدارة السلطة في هذه المراحل الانتقالية. فبعض هذه العمليات أديرت وفقاً للدستور القائم كإسبانيا[36]. بينما أدارت دول أخرى عملياتها الانتقالية عبر وثائق دستورية مؤقتة ومؤسسات انتقالية تُشكل بموجبها، لحين تشكيل مؤسسات جديدة، كما جرى في جميع الدول العربية بعد الثورات.

لا يوجد خيار أفضل من آخر، ولا وصفة جاهزة للنجاح، فالأمر مرتبط بعديد من الأمور؛ كواقع الدولة السياسي والاجتماعي، قوة نخبها المدنية والسياسية، مدى عنف الصراع، كيفية سقوط النظام، وغير ذلك من العوامل. ورغم ذلك تفيد التجارب الانتقالية إلى خطوط عامة لا بد من الأخذ بها لضمان نجاح العملية. أهمها التخطيط الدقيق للعملية، ويتم ذلك عبر دراسة واقع الدولة والمخاطر التي قد تعيق الانتقال وسبل مواجهتها، وتصميم خارطة طريق تضمن مواجهة هذه الأخطار. فعلى سبيل المثال جعلت خارطة طريق المرحلة الانتقالية، في كل من جنوب إفريقيا ومصر، استحقاق الانتخابات سباقاً على وضع الدستور. فنجح هذا التوجه في جنوب إفريقيا لكنه فشل في مصر وأدى الى انقسامات عميقة في الشارع نتيجة لرفض بعض القوى لهذا المسار.

وعموماً تفيد تجربتا مصر وجنوب إفريقيا، وغيرها من التجارب، أن مرد النجاح هو لمشروعية خارطة الطريق وتقبل الشعب لها، أكثر منه لمحتواها. فنجاح المسار يتطلب وضع خارطة طريق تحظى بقبول الناس. الأمر الذي يتطلب توافق مختلف القوى السياسية والمدنية والمجتمعية، والفئات المهمشة على مسارات العملية الانتقالية وخارطة طريقها، لتفادي الانقسامات التي قد يسببها إقصائهم عن العملية. أما احتكار وضع خارطة الطريق من قبل مجموعة معينة بعد إسقاط النظام، بحجة الشرعية الثورة، من شأنه أن يجعل مسار بناء الدولة رهينة لطبيعتهم وقناعاتهم، وموضع تشكيك واعتراض بالنسبة لغيرهم، وحتى إذا أرادوا ونجحوا في إقامة نظام تعددي، واستطاعوا نقل السلطة من الشرعية الثورية إلى الشرعية الانتخابية أو الدستورية. قد يبقى هذا النظام أو أقله السلطة السياسية التي وصلت للحكم بموجبه، موضع انقسام وتشكيك من قبل معظم القوى التي لم تشارك بصنع مسار التأسيس كما حصل في مصر، فبعد سقوط مبارك احتكر المجلس الأعلى للقوات المسلحة السلطة الانتقالية، ورغم نجاحه بنقل السلطة الى مؤسسات منتخبة، وإنشاء دستور جديد، إلا أن احتكاره لمسار التأسيس أدى الى انقسامات حادة في الشارع المصري. فقد اعتبرت العديد من الفئات أن العملية

[34] ميشيل براندت، وآخرون وضع الدستور والإصلاح الدستوري: خيارات عملية، لبنان: انتر بيس، تموز 2012، ص 56.

[35] بن عاشور، عياض، الثورة التونسية في تجلياتها الدستورية، بحث منشور في 28 أكتوبر 2012، عل مدونة عياض بن عاشور http://yadhba.blogspot.com/2012/10/14-2011-16-2011.html

[36] مرقص، سمير، تحولات (5): إسبانيا و4 مراحل للتحول، موقع المصري اليوم, 27-11-2012. https:// www.almasryalyoum.com/news/details/191762

الانتقالية متحيزة، وجاءت كحصيلة لتسوية بين المجلس المذكور وتيار الإخوان المسلمين، واستمر هذا الانقسام والتشكيك ليطال السلطات الجديدة والدستور الجديد[37]. مما سهل للعسكر لاحقاً، عملية الانقلاب على التجربة وإسقاط الحكومة المنتخبة واعتقال رموزها وإجهاض التجربة الديمقراطية في مصر.

وعليه، ترينا التجارب الانتقالية أن توافق القوى السياسية والمدنية والمجتمعية المؤثرة على استحقاقات العملية الانتقالية وخارطة طريقها، وسبل معالجة التحديات المحيطة بها. يمثل شرطاً رئيسياً لضمان عملية انتقالية ناجحة ومشروعة. وتزداد أهمية هذا الشرط في الدول الخارجة من قبضة ديكتاتورية شديدة ودول ما بعد النزاع. حيث غالباً ما يكون الشعب منقسماً وبحدة بين هويات فرعية، تسود علاقاتها أجواء الريبة وعدم الثقة وأحياناً الحقد والرغبة بالانتقام. ومن جهة ثانية غالباً ما تشهد الدول المذكورة، ظاهرة قلة وضعف الكيانات الوسيطة العابرة للانقسامات، والقادرة على تمثيل الناس بطريقة حقيقية. كل ذلك يجعل من توافق مختلف قوى المجتمع ومكوناته، بما فيها تلك التي يكون لها مخاوف خاصة من العملية نتيجة تهميشها التاريخي أو لأي سبب آخر، على عملية صناعة القرارات المرتبطة بالعملية الانتقالية، وابتداء من مرحلة التخطيط لها ووضع خارطة طريقها، عاملاً حاسمة في نجاح هذه العمليات ومشروعيتها.

وبغض النظر عن التسميات، يمكننا حصر أساليب التوافق بأسلوبين؛ الأول هو أسلوب المؤتمرات الوطنية، وهي كيانات غير منتخبة تتكون من ممثلين مرشحين من قبل نظام عريض من المصالح، تشكل لمناقشة خيارات دستورية للمستقبل. وعموماً يتميز أسلوب المؤتمرات بأن المؤتمر يعلن لنفسه السيادة المطلقة في إدارة المرحلة الانتقالية بعد إنهاء السلطات الدستورية القائمة، إذ غالباً ما كانت تعقد المؤتمرات في البلدان التي تعاني من أزمات حادة، فتقوم بإنشائها الحكومة التي لم تعد تتمتع بالشرعية الكافية التي تمكنها من النهوض بالإصلاح وحدها. تختلف نتائج المؤتمرات من حالة لأخرى، فقد تنصب على تطوير المقترحات حول المبادئ التوجيهية للدستور، أو تأسيس السلطات الانتقالية، أو التخطيط للانتخابات، أو تحديد الجهة التي ستكتب الدستور، أو تتبع انتهاكات حقوق الإنسان التي حدثت في الماضي. وفي أغلب الحالات كانت المؤتمرات تشترط أيضاً أن تتم الموافقة على الدستور الجديد من قبل المؤتمر الوطني. وفي حالات قليلة قام المؤتمر بوضع الدستور بنفسه[38]، كالدستور السوري عام 1920 والذي وضع عبر مؤتمر وطني[39]. كذلك اتبع هذا الأسلوب في اليمن؛ فعقب الحراك الشعبي الذي شهدته البلاد عقب اندلاع ثورات الربيع العربي، وتنفيذاً للمبادرة الخليجية الانتقالية، دعا

[37] نور فرحات، محمد "المسألة الدستورية في المرحلة الانتقالية بعد ثورة 25 يناير هل هي ارباك متعمد"، في تحديات التحول الديمقراطي في مصر خلال المرحلة الانتقالية، سلسلة قضايا حركية (27)، (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان)، ص38.

[38] ميشيل براندت، وآخرون وضع الدستور، ص 249-256.

[39] الدساتير المتعاقبة في سورية. تحليل ومقارنة، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، جزيران 2017. ص5.

الرئيس السابق على عبد الله صالح إلى عقد مؤتمر للحوار وطني يضم ممثلين عن التنظيمات السياسية ومختلف مكونات الشعب، بهدف تبني عملية إصلاحية شاملة وتأسيس دستور لدولة حديثة[40]. ولكن عيب على هذا المؤتمر إقصائه لمكونات هامة،كالحوثيين في الشمال والحراك الجنوبي وبعض الحركات الشبابية، مما جعل هذه المجموعات تنظر إلى اتفاق المرحلة الانتقالية بالكثير من التشكيك والازدراء، مما شكل أحد العوامل الأساسية لفشله[41].

أما الأسلوب الثاني فهو أسلوب الموائد المستديرة، وهي عمليات تشاورية غير رسمية تستخدم للتفاوض على الخطوات الأولية في عملية وضع دستور خلال فترة انتقالية. وغالباً ما تحدث جراء أزمات وطنية حادة، لكنها وبخلاف المؤتمرات لا تملك سلطة القرار؛ إنما تقتصر مهمتها على التفاوض حول الخطوات الأولية في عملية الإصلاح، ثم تتخذ الأمور التي تم التفاوض عليها شكل القرارات في مكان آخر له وضع قانوني مسند[42]. ويمكن أن تعقد هذه الموائد للتفاوض حول بعض المسائل الجزئية والإصلاحات البسيطة، ومن الممكن أن تستهدف إحداث تغيير جذري في النظام السياسي. فمثلاً استخدمت المائدة المستديرة في جنوب إفريقيا للتفاوض على مفهوم الدستور المرحلي وسياقه[43]. كذلك اتبع هذا الأسلوب في الجزائر، تحت مسمى ندوة الحوار الجزائرية، والتي جرت بدعوة من السلطة الفعلية في العام 1994. ونتج عنها المصادقة على أرضية الوفاق الوطني حول استحقاقات المرحلة الانتقالية[44]. لكن باءت تلك التجربة بالفشل لأسباب عدة أهمها عدم تمثيلية الندوة، حيث قاطعتها أهم الأحزاب الكبيرة كجبهة التحرير الوطني وحركة النهضة. ثم وأثناء انعقاد الندوة انسحبت منها أحزاب أخرى، وبدل التريث والسعي للتوافق، استمرت الندوة بمن حضر وتبنت أرضية الوفاق. لكنها لم تتمكن من إيجاد مخرج للأزمات التي عقدت لحلها، سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي أو الأمني، لابل وأدت إلى الزيادة من حدتها، فظهرت مجموعات مسلحة جديدة، قامت باستهداف رموز الدولة ومؤسساتها والموالين لها[45].

وعليه يمكننا القول إن الإسلوبين يهدفان إلى تحقيق شرعية للعمليات الانتقالية أو لعملية الإصلاح الدستوري؛ شرعية سندها التوافق بين النخب والفواعل المجتمعية الأساسية والمؤثرة في تلك المرحلة. لـذلك لابـد أن تكون العملية تشميلية بأكبر قدر ممكن، وإلا اكتنفها الفشل. ومن جهة ثانية، لابد

[40] الديلمي، علي، التجربة اليمنية في صناعة الدستور، صياغة الدساتير في التحولات الديمقراطية الخبرات العربية والدولية من منظور مقارن، المكتبة الشرقية- بيروت، العام 2014، ص 109-110.

[41] اليمن: استمرار الصراعات، والتهديدات التي تتعرض لها المرحلة الانتقالية. تقرير لمجموعة الازمات الدولية، صنعاء/بروكسل، 3 تموز/يوليو 2012.
https://www.crisisgroup.org/ar/middle-east-north-africa/gulf-and-arabian-peninsula/yemen/yemen-enduring-conflicts-threatened-transition

[42] ميشيل براندت، وآخرون وضع الدستور، ص 261-264.

[43] ميشيل براندت، وآخرون وضع الدستور، ص 262.

[44] بلغيث، عبد الله، البناء الدستوري في الدول المغاربية في مرحلة الانتقال الديمقراطي: الجزائر نموذجاً، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، العدد الأول، جويلية 2017، ص96-97.

[45] بلغيث، البناء الدستوري، ص 100.

أن تهدف هذه الاجتماعات إلى تحويل مخرجات هذه المشاورات إلى قرارات ذات صبغة رسمية، حتى يقتنع المشاركون بجدواها، أما إذا عقدت هذه الاجتماعات لمجرد الحوار، ودون أن يترافق ذلك مع نتائج ملموسة؛ فستتحول هذه المساحات الهامة إلى بؤر لإضاعة الوقت والأمل، مما قد يعزز من انقسام الناس حول العملية، وتشكيك القوى سيما تلك التي لديها مخاوف أو مطالب خاصة، بنوايا القائمين عليها. كما حدث في ليبيا، حيث أدى تجنب السلطات المؤقتة لاسيما هيئة وضع الدستور، الأخذ بآراء الأقليات من الأمازيغ والتبو والطوارق، وتجاهل مطالبهم حول كيفية اتخاذ القرار بشأن القضايا الخلافية، إلى تشكيكهم بالعملية ومقاطعتهم لأغلب استحقاقاتها، مما شكل خرقاً لمبدأ الشمولية، وأدى الى تعطيل العملية التأسيسية وتأخيرها[46].

الخلاصة

إن الشرعية الثورية مفهوم واقعي، لا معايير تضبطها أو حدود تلزم مدعيها، سواء كانت شرعية الثوار أثناء الثورة أو شرعية القابضين على السلطة بعد انتصارها. فشرعية الثوار هي شرعية أمر واقع، تنشأ نتيجة حاجاتهم وضرورات أعمالهم، ولا تكون مشروعة إلا بنظرهم ونظر مؤيديهم. أما شرعية السلطة الثورية بعد ظفرها بالحكم، فهي شرعية أمر واقع ايضاً، شرعية غلبة تستمد سندها من إنجاز النصر. لكنها شرعية مؤقتة، ترتبط بنجاعة أعمال هذه السلطات وقدرتها على إقناع الناس بجدواها في تحقيق أهدافهم ومصالحهم التي أيدوا الثورة من أجلها.

وعليه تمتلك السلطة الحالية التي أسقطت نظام الأسد، شرعية ثورية تتيح لها احتكار السلطات الانتقالية ورسم معالم الانتقال. لكنها شرعية ثورية، غير كافية لضمان سلامة الانتقال وإعادة بناء الدولة وتشكيل مؤسسات دستورية تحظى بقبول الشعب بكافة قواه ومكوناته. ويرجع هذا لعدة أسباب؛ أهمها حالات الانقسام المركبة السائدة في البلاد، إضافة الى الأوضاع الاقتصادية والأمنية البائسة، والتي من الصعب مجابهتها دون تضافر كل السوريين والسوريات. لذلك ولضمان الانتقال بسورية الى التعافي والاستقرار، وللنجاح في بناء دولة ينتمي إليها كل السوريين والسوريات، لابد على الحكومة السورية الانتقالية، العمل على الإشراك الجدي والفعال لمختلف قوى ومكونات الشعب السوري في عملية التغيير، إشراك يحولهم من موقع المتشكك والمعارض، إلى موقع المشارك والمسؤول، وحتى وإن تتطلب ذلك إطالة العملية الانتقالية وتعقيدها. فالمخاطر المترتبة على القيام بعمليات حوار جدية وتشميلية ومنتجة، هي أقل بكثير من تلك التي قد تترتب على احتكار السلطة في هذه المرحلة الخطيرة التي يسودها التوجس والانقسام واستماتة الدول الخارجية الإقليمية والدولية على التدخل لضمان مصالحها في سورية الجديدة.

[46] الحصادي، نجيب، ملاحظات حول مسودة الدستور على ضوء الورقة البحثية، ورشة عمل حول صناعة الدستور في ليبيا، دراسة لجوانبها الإجرائية والموضوعية، تونس 1,2 مارس, 2015, (16-19) ص 18.